المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــول

مشروع قانون رقم 80.21

بإحداث السجل الوطني الفلاحي

رئيس اللجنة
عثمان الطرمونية

مقرر اللجنة
بوبكر اعبيد

الأمـــانـــة الـعـــامـــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة القطاعات الإنتاجية

الولاية التشريعية **2021 – 2027**
السنة التشريعية **2021 – 2022**

- دورة أبريل 2022-

بطاقـــــة تقنيـــــة

- **رئيـــس اللجنـــــــة** : المستشار عثمان الطرمونية
- **مقرر اللجنـــــــــة** : المستشار أبوبكر اعبيد
- **تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة:** 12 أبريل 2022
- **تاريخ التصويت على مشروع القانون:** 26 أبريل 2022
- **عدد الاجتماعات:** 02
- **نتيجة التصويت على مشروع القانون:** الإجماع بدون تعديل
- **عدد ساعات العمل:** 3 ساعات و30 دقيقة.
- **الطاقم الإداري الذي أعد التقرير:**
  - ❖ السيدة زهيرة زكـــي:رئيسة مصلحة اللجنة
  - ❖ السيد مُحَّد ادعيجو
  - ❖ السيد أحمد جمالي
  - ❖ السيدة رجاء النيازي

محتوى التقرير

1- بطاقة تقنية

2- التقديم العام ،

3- عرض السيد الوزير،

4- مشروع القانون كما أحيل على اللجنة وو افقت عليه بدون تعديل،

5-أوراق حضور السادة المستشارين لاجتماع اللجنة حول مشروع القانون.

تقديم عام

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة القطاعات الإنتاجية بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي.

لقد تدارست اللجنة مشروع هذا القانون من خلال عقدها لاجتماعين متتاليين الأول بتاريخ 19 أبريل 2022 برئاسة السيد كمال بنخالد النائب الثاني لرئيس اللجنة،فيما عقد الاجتماع الثاني بتاريخ 26أبريل 2022 برئاسة السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة وبحضور السيد محمد صديقي وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، الذي تطرق – خلال تناوله الكلمة التقديمية لعرض مشروع القانون السالف الذكر- إلى

السياق العام لإحداث السجل الوطني الفلاحي على المستويين الوطني والدولي بناء على الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المؤتمرين بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء المنعقد يوم 20 أكتوبر 2010 والتي تنص على ضرورة القيام بالإحصاء العام للفلاحة، وانطلاق أيضا من الاهتمام الدولي المتزايد بالموضوع حيث أن أزيد من 50 دولة تتوفر على سجل فلاحي بهدف تنظيم وعصرنة القطاع الفلاحي ومواكبته.

ولكل هذه الاعتبارات شدد السيد الوزير على ضرورة وضع إطار قانوني لإحداث السجل الوطني الفلاحي كآلية فعالة لتوفير المعطيات المتعلقة بالاستغلاليات الفلاحية وتتبع وقيادة السياسات الفلاحية وتحسين استهدافها، وذلك عقب الانتهاء من مراحل إحداث السجل التي تم الشروع في تنزيلها منذ سنة 2014 بإعداد دراسات جدوى تقنية وقانونية ثم إنجاز إحصاء عام للفلاحة سنة 2016، وتكملة إنشاء قاعدة البيانات سنة 2017 وصولا إلى مرحلة إعداد مشروع القانون خلال الفترة (2019-2021) بعد استكمال سلسلة المشاورات الموسعة والاجتماعات مع مختلف المتدخلين والجهات المعنية بما فيها القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية،

واللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية (CNDP) ومختلف التنظيمات المهنية الفلاحية والغرف.

كما أورد السيد الوزير أن إحداث السجل الوطني الفلاحي يدخل في صلب أربع (4) توجهات لقيادة الاستراتيجية الفلاحية ترتكز أساسا على منطق الإحصائيات، واستهداف المساعدات ودعم الدولة والانعكاسات، ثم مواكبة الفلاحين، وتدبير وتحليل منجزات القطاع الفلاحي.

أما الغايات من إحداث السجل الوطني الفلاحي، لخصها السيد الوزير في وضع قاعدة معطيات خاصة بالاستغلاليات الفلاحية، الإسهام في إعداد الاستراتيجيات والبرامج العمومية في القطاع الفلاحي بتوفير المعطيات الضرورية، تيسير الولوج إلى برامج التنمية الفلاحية، منح معرف رقمي لكل استغلالية فلاحية، إعداد مؤشرات وطنية تتعلق بالاستغلاليات الفلاحية، تيسير الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية والإسهام في تبسيط الإجراءات المتعلقة بالخدمات المقدمة لفائدة الاستغلاليات وتجويدها.

وأضاف أن أهم مقتضيات مشروع هذا القانون تندرج في إطار تكوين قاعدة معطيات موثوقة وكاملة حول الاستغلاليات الفلاحية يتم تحيينها باستمرار، تحديد التعريف بالاستغلالية والمستغل الفلاحي، تحديد شروط وكيفيات التقييد في السجل الوطني الفلاحي وتحيينه، شروط استعمال المعطيات الواردة في السجل طبقا لأحكام القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، منح المستغل الفلاحي إمكانية الإطلاع على المعطيات المتضمنة بالسجل الوطني الفلاحي والقيام بتصحيحها، ثم استعمال المعرف الرقمي في جميع السجلات وقواعد المعطيات التي تمسكها الإدارات والمؤسسات العمومية وتشجيع استعمال التكنولوجيات الحديثة لجمع المعلومات وتخزينها وتحيينها واستعمالها ورقمنتها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

خلال الاجتماع الموالي للجنة المنعقد بتاريخ 26أبريل 2022والمخصص لمواصلة دراسة مشروع القانون السالف الذكر نوه السيدات والسادة المستشارون بأهمية هذه الخطوة التشريعية المتميزة رغم تأخرها فهي ستساهم في عملية ضبط وإحصاء الاستغلاليات الفلاحية حسب الوضعية القانونية لكل نظام عقاري، كما اعتبروا أن هذه المحطة الأساسية ستشكل منطلقا قويا لوضع آليات جديدة كفيلة بتنزيل السياسات العمومية المندرجة ضمن محاور الاستراتيجية الوطنية المرتبطة بمخطط "الجيل الأخضر 2020-2030"، و المضي نحو خلق طبقة وسطى بالعالم القروي، وكذلك تنزيل آليات الدولة الاجتماعية، علاوة على وضع قاعدة بيانات تساعد الوزارة على وضع مخططات للعمل وتتبع سلاسل الإنتاج، والرفع من مداخيل المستغلين والاستفادة من الدعم والبرامج التنموية والاجتماعية.

فيما اعتبر البعض أن آلية السجل الوطني الفلاحي ستساهم في دقة وحسن اتخاذ القرارات المناسبة لاسيما المتعلقة منها بمجالات التنمية وتحيينها وتحسين والرفع من أدائها وضبطها وتقويمها.

وبخصوص التوجهات والأبعاد الخاصة بقيادة الاستراتيجيات الفلاحية وعلاقتها بالسجل الوطني الفلاحي، لوحظ أن البعد الإحصائي يمكن أن يتولى مهمة إنجازه إدارات ومؤسسات عمومية أخرى تجنبا لأي ازدواجية في تسجيل الاستغلاليات الفلاحية.

أما بالنسبة للبعد التدبيري وتحليل المنجزات أشير إلى أن هذا البعد يندرج في خانة تدبير السياسات العمومية مما يستوجب استحضار عوامل التنمية الفلاحية والزراعة المستدامة.

كما لفت السيدات والسادة المستشارون الانتباه إلى إشكالية ازدواجية وتقاطع الاستهداف الاجتماعي للسجل الفلاحي، مع آليات السجل الاجتماعي الموحد لفائدة مستغلي الضيعات الفلاحية، مما يستوجب توضيحا لهذا الجانب، علما بان السجل الوطني الفلاحي لم يفصح عن الإجراءات والمساطر

الواجب سلوكها للتسجيل طبقا لما يجري به العمل بالسجل الاجتماعي الموحد.

وفي سياق آخر، تم استحضار تخوفات فئات عريضة من الفلاحين حول الأهداف الحقيقية من إحداث السجل الوطني الفلاحي وحول ماإذا كان يستهدف الجانب الجبائي وهيكلة القطاع الضريبي، أو تحديد الملك الغابوي خاصة بالمناطق الجبلية، كما تم الاستفسار عن مصير ووضعية الفلاحين المشتغلين داخل الاستغلاليات وما إذا كانوا مشمولين بعملية التسجيل.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في مستهل جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، نوه السيد الوزير بأهمية القضايا والنقاط المدرجة في النقاش والتي لامست عددا من الجوانب المهمة التي تدل على الانشغالات والاهتمامات الميدانية والإلمام القوي بواقع ووضعية القطاع الفلاحي وما يلاقيه من صعوبات وإكراهات.

ففيما يهم النقاش الذي أثير حول السجل الوطني الفلاحي، أكد السيد الوزير أن كل قطاع ذو طبيعة اقتصادية يقتضي –في إطار وضع وتنزيل الاستراتيجيات الخاصة به –تحديد وضبط الشركاء المعنيين لإنجاح هذا الورش، والاستعانة بالرأسمال البشري المتمثل في فئة الأشخاص المستغلين، وبالرأسمال المادي الذي يتشكل من العقار الواجب تثمينه وحسن استغلاله.

وعلاقة بالاستغلاليات الفلاحية موضوع التسجيل كشف السيد الوزير عن توفر بلادنا على وعاء عقاري فلاحي يناهز تسعة (9) ملايين هكتار صالحة للزراعة تستغل وفقا للكيفيات الجاري بها العمل بالنسبة لكل الأنظمة العقارية سواء الأملاك الخاصة أو أراضي الجموع، أو أملاك الدولة ... إلخ، الأمر الذي شكل إكراها حقيقيا أمام تسمية هذه الأراضي.

كما أشار إلى أن الهدف من تحقيق تنمية فلاحية مستدامة يتجلى في تثمين العقار الفلاحي كيفما كانت مساحته، وبغض النظر عن طبيعة وصفة المستغلين، مما استوجب التركيز على ضبط وإحصاء الاستغلاليات الفلاحية كمدخل أولي طبقا لأحكام هذا القانون، ثم العمل على إحصاء المستغلين كخطوة ثانية سواء بصفتهم ملاكين أم ذوي الحقوق، أو مكترين حتى يسهل

التعامل معهم في إطار من الشفافية واعتماد المقاربة التشاركية نحو تنزيل البرامج التنموية المستقبلية.

وتبعا لذلك، أقر السيد الوزير بالصعوبات المطروحة اليوم على مستوى علاقة المستغل بالاستغلالية الفلاحية التي تشترط التوفر على شهادة الملكية أو شهادة الكراء، مماساهم في تعقيد عملية الضبط والتقنين، وحرم فئات أخرى من الاستفادة من برامج التنمية الفلاحية كما هو الحال بالنسبة لذوي الحقوق، والكسابة المكترين للمراعي.

ولسد هذا الفراغ ، أكد السيد الوزير أن مشروع هذا القانون جاء بعدد من المقتضيات الجد الهامة، أبرزها ضبط التسمية لتشمل جميع الفئات المستغلة للضيعات الفلاحية كيفما كانت صفاتهم القانونية.

وعن علاقة السجل الوطني الفلاحي بالسجل الاجتماعي الموحد استبعد السيد الوزير ازدواجية الاستهداف، مبرزا أن السجل الاجتماعي الموحد له هدف وحيد يقتصر على الاستفادة من البرامج الاجتماعية خلافا للسجل الفلاحي الذي يرمي إلى تسطير برامج تنموية بناء على معطيات دقيقة

وواقعية حول الضيعات الفلاحية والمداخيل، وبيانات عن المستغلين والتعريف بهم.

كما أردف في نفس السياق أن المعطيات والبيانات الواجب تقييدها بالسجل الوطني الفلاحي لاتعكس نفس تلك الواردة بالسجل الاجتماعي الموحد، مع إمكانية تبادل وتقاسم البيانات مع عدد من المؤسسات العمومية كالمحافظة العقارية، القرض الفلاحي، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA).

وبخصوص الجدل المثار حول الغاية من إحداث السجل الوطني، شدد السيد الوزير أن الهدف ليس ضبط الوعاء العقاري أو تحديد الملك الغابوي بقدر مايهم إرساء ركائز التنمية، بدأ بالتحضير للسياسات العمومية المرتبطة بالقطاع الفلاحي في سياق تنزيل الاستراتيجية الوطنية للجيل الأخضر "2020-2030" التي فيها تجاوب مع أسئلة السيدات والسادة المستشارين حول طبيعة وجوهر الاستهداف من أجل الإقلاع والتنمية القطاعية بموازاة مع تحديد الضيعات الفلاحية الصغرى على وجه الخصوص من خلال وضع

آليات مناسبة للتدخل بعد استكمال عملية الإحصاء بالمناطق القروية والجبلية.

وأضاف السيد الوزير أن إحداث السجل الوطني الفلاحي يضع في صلب اهتماماته حماية الفلاح بالدرجة الأولى، أما تحديد الملك الغابوي فهو يندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه والغابات "غابات المغرب 2020-2030" كاشفا أن من بين تسعة ملايين هكتار، هناك سبعة ملايين هكتار محفظة فيما مليوني هكتار المتبقية لازالت تشكل موضوع نزاعات مع الساكنة مما يفرض استكمال مسطرة التحفيظ في إطار التحفيظ الجماعي وبالتراضي لإنصاف وحماية الساكنة.

كما أوضح السيد الوزير أن تفتيت وتشتيت العقار الفلاحي بالمغرب شكل دائما عائقا أمام عمليات الإحصاء حيث استعرض إحصائيات معززة بالأرقام في هذا الصدد شملت مليونا و 600 ألف ضيعة فلاحية، 75% منها بها أقل من (5) خمسة هكتارات وتستغل 25% فقط من مجموع هذه الأراضي، مؤكدا أن 75% من الضيعات الفلاحية بالمغرب معرضة لمزيد من التشتت بفعل عدة عوامل في مقدمتها عامل الإرث، مما يلزم بوضع

استراتيجية فلاحية تنموية تهدف إلى النهوض بهذا القطاع ومعالجة هذا الإشكال في إطار الجيل الأخضر الذي تضمن محورا هاما يتعلق بتعاقب الأجيال على الأراضي الفلاحية وحمايتها من التشتت، وأن السجل الفلاحي له دور أساسي في معالجة هذا الإشكال باعتباره الآلية الكفيلة بالضبط والإحصاء والتحديد.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عند عرض مواد مشروع القانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي على التصويت وافقت عليها اللجنة وعلى المشروع برمته **بدون تعديل بالإجماع.**

مقرر اللجنة

أبوبكر عبيد

عرض السيد الوزير

الجيل الأخضر
GÉNÉRATION GREEN
2020 - 2030

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية و المياه و الغابات
Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime, du Développement Rural
et des Eaux et Forêts

تقديم مشروع قانون
رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي

لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين
بتاريخ 19 ابريل 2022

1

لماذا السجل الوطني الفلاحي؟

السياق العام لإحداث السجل الوطني الفلاحي

أولا المستوى الوطني :

- الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المؤتمرين بمناسبة اليوم العالمي للإحصاء المنعقد يوم 20 أكتوبر2010، والتي تنص على ضرورة القيام بالإحصاء العام للفلاحة.
- أهمية السياسات العمومية في القطاع الفلاحي ووزن الاستثمارات المنجزة في إطار تنفيذ الاستراتيجيات الفلاحية "مخطط المغرب الأخضر 2008-2020" و"الجيل الأخضر 2020-2030"، مما يقتضي وضع آليات جديدة، كفيلة بضبط وقيادة وتنزيل هذه السياسات وتتبعها.
- أهمية القطاع الفلاحي داخل الاقتصاد الوطني ودوره الحيوي الهام كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالعالم القروي.
- الاهتمام بتثمين العنصر البشري باعتباره المحور الرئيسي لتطوير القطاع الفلاحي في إطار الاستراتيجية الفلاحية الأخضر 2020-2030"والرفع من مقوماته.

السياق العام لإحداث السجل الوطني الفلاحي

- ثانيا المستوى الدولي:
  - اهتمام متزايد للدول بإحداث سجل فلاحي : أكثر من 50 دولة تتوفر على سجل فلاحي من أجل تنظيم وعصرنة قطاعها الفلاحي وتتبعه.

  - كل الدول التي عرفت تطورا ملحوظا في قطاعها الفلاحي لديها سجلات فلاحية

لكل هذه الاعتبارات أصبح من الضروري وضع إطار قانوني

لإحداث السجل الوطني الفلاحي

كآلية فعالة لتوفير المعطيات المتعلقة بالاستغلاليات الفلاحية

وتتبع وقيادة السياسات الفلاحية وتحسين استهدافها

السجلات الفلاحية على المستوى الدولي

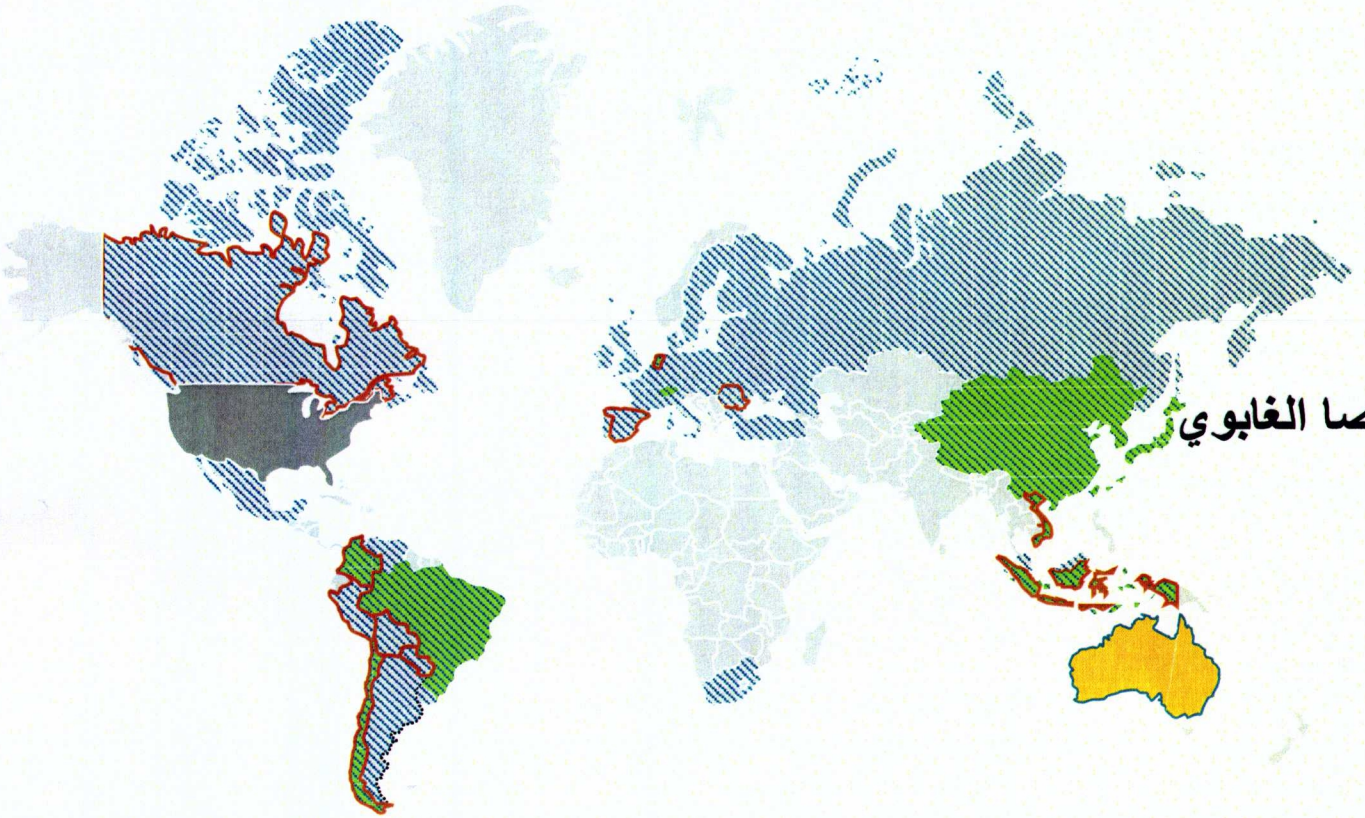

السياسة الجبائية

عصرنة القطاع الفلاحي

الإحصائيات

إعداد و تهيئة المجال خصوصا الغابوي

السجل التجاري

المصدر: دراسة جدوى تقنية لإحداث السجل

2

السجل الوطني الفلاحي مضمونه ومراحل إحداثه

السجل الوطني الفلاحي
Registre National Agricole

مراحل إحداث السجل الوطني الفلاحي

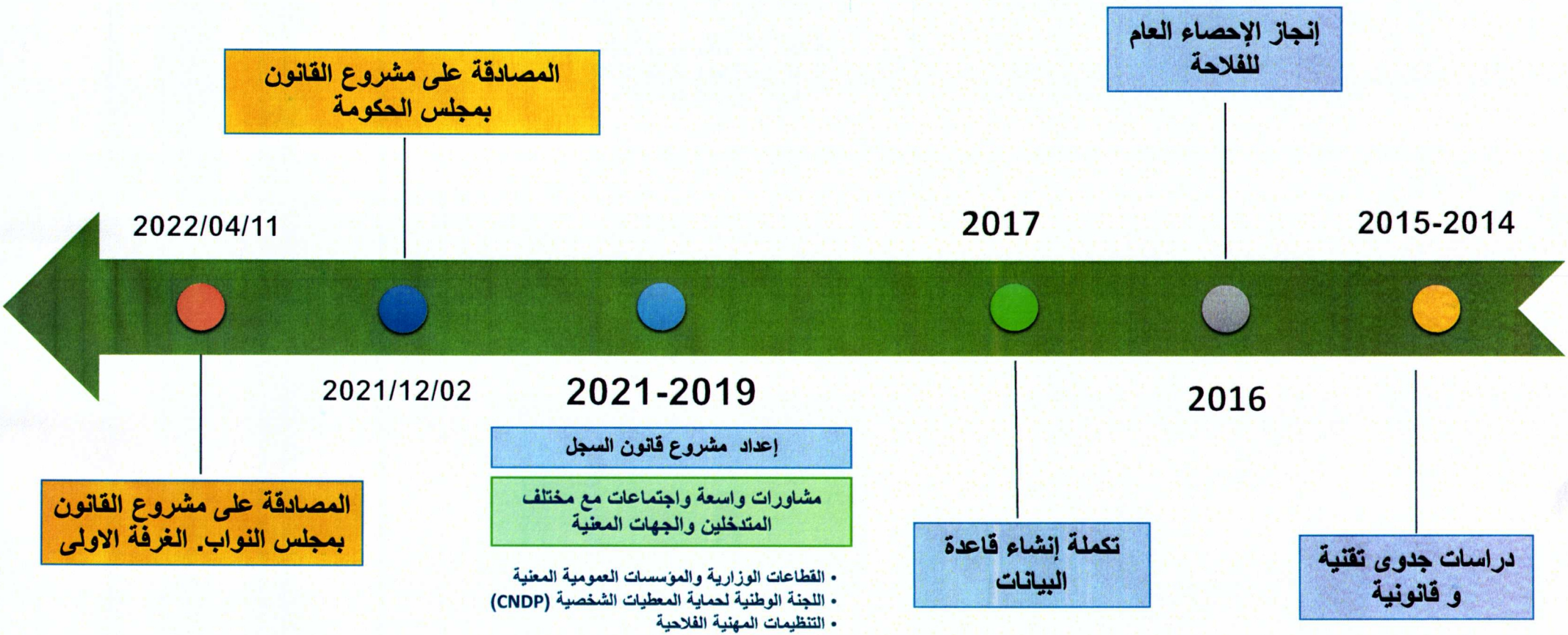

مشاورات واسعة واجتماعات مع مختلف المتدخلين والجهات المعنية

- القطاعات الوزارية: وزارة الداخلية، وزرارة الاقتصاد والمالية
- الأمانة العامة للحكومة
- المندوبية السامية للتخطيط (HCP)
- اللجنة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP)
- جميع المديريات المركزية والمؤسسات العمومية التابعة لقطاع الفلاحة: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية (ANCFCC)، وكالة التنمية الفلاحية (ADA)، المكتب الوطني للسلامة الصحية (ONSSA) ، المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية (ONCA).....
- التنظيمات والهيئات المهنية الفلاحية والغرف الفلاحية.

3

السجل الوطني الفلاحي
الركائز والإستعمالات

السجل الفلاحي في قلب 4 توجهات لقيادة الاستراتيجيات الفلاحية

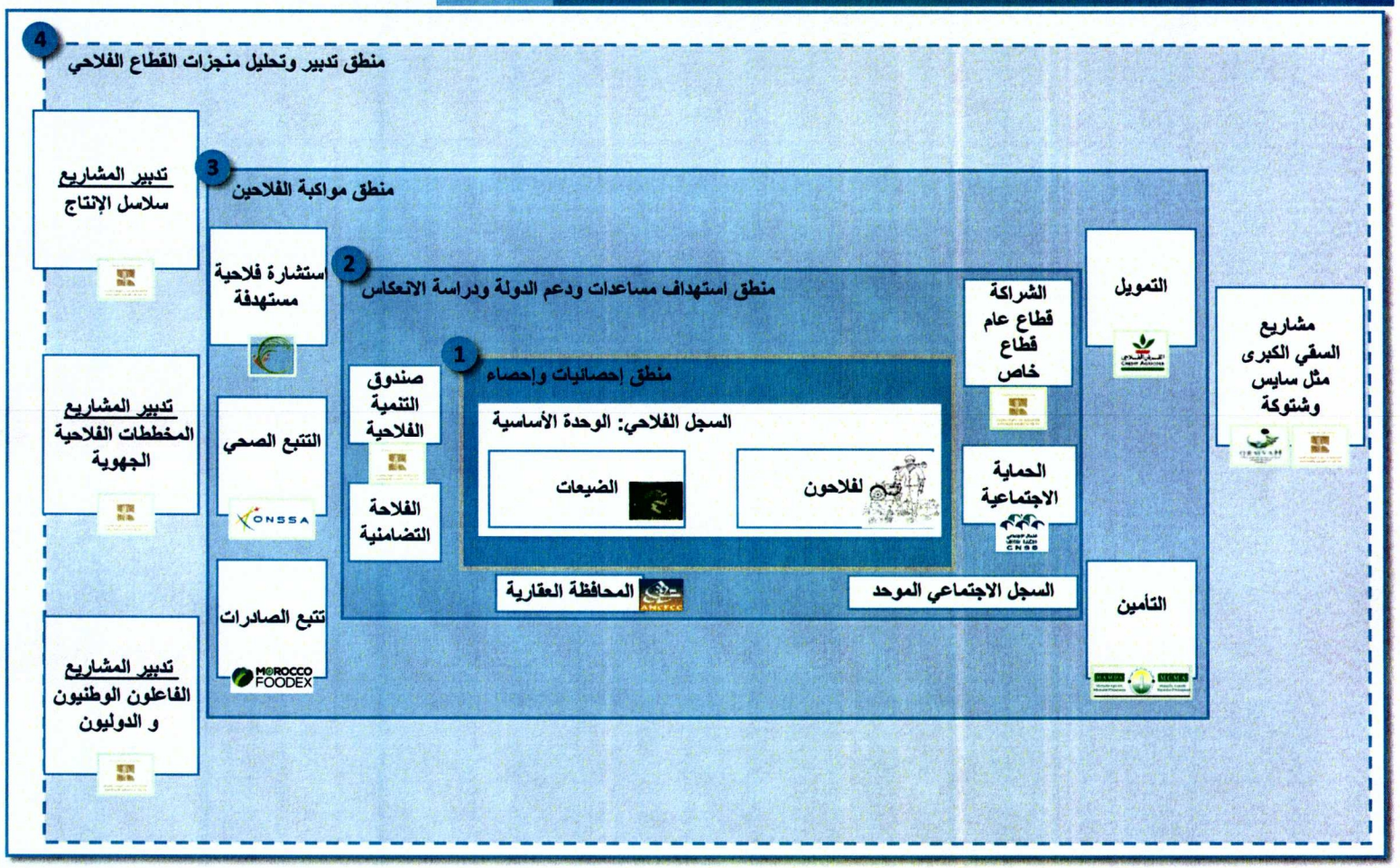

ركائز السجل الفلاحي

يرتكز السجل الوطني الفلاحي على ثلاث أسس وهي :

البيانات

(السجلات الفرعية، الإحصاءات،
تدخلات الوزارة و
المؤسسات التابعة لها...)

النظام المعلوماتي

الإطار القانوني

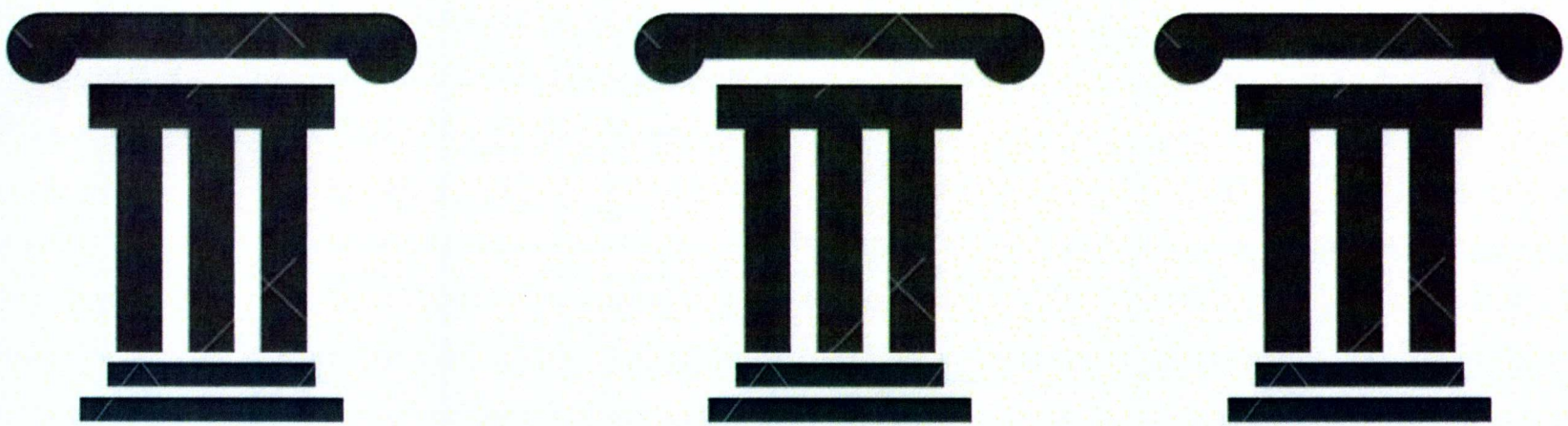

النظام المعلوماتي للسجل

أساليب تحيين السجل الفلاحي

مصالح القرب
لتسجيل الفلاحين

الشراكة مع
الغرف الفلاحية

منظومة
الاستقصاءات و
الإحصاءات
الفلاحية

المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي

ORMVAG
ORMVAO
ORMVAH

Office National du Conseil Agricole
La réussite en tandem

ONSSA

AGENCE POUR LE DEVELOPPEMENT AGRICOLE

القرض الفلاحي
CREDIT AGRICOLE

التعاضدية الفلاحية
mamda

ANCFCC

قاعدة بيانات جغرافية (نموذج مماثل لبيانات الإحصاء)

استغلاليات المدار السقوي للغرب

استغلاليات جهة الرباط سلا القنيطرة

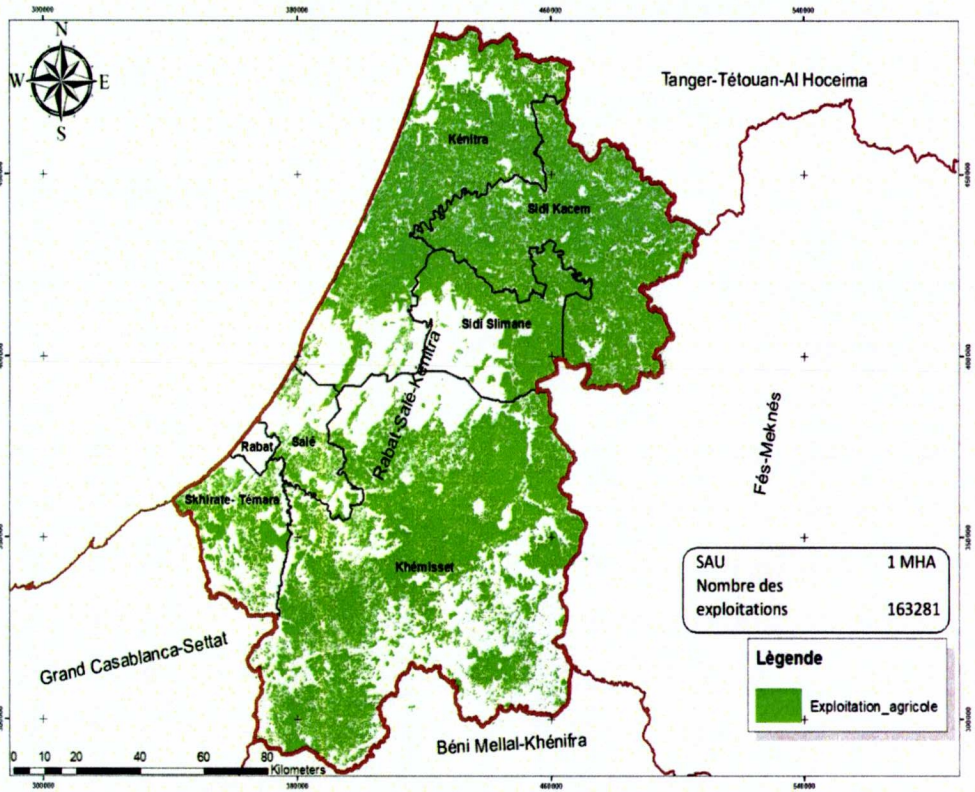

بعض الأرقام والمعطيات التي يتضمنها السجل الوطني الفلاحي 2016

استغلالية فلاحية

مساحة صالحة للزراعة

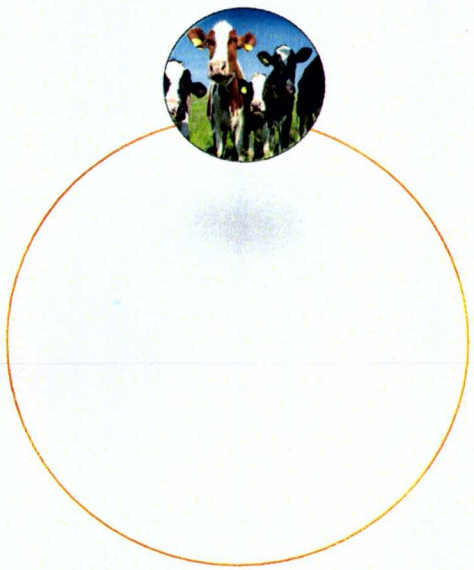

تربية المواشي

3

اهم ماجاء به مشروع قانون باحداث السجل الوطني الفلاحي

أهداف السجل الوطني الفلاحي

وضع قاعدة معطيات خاصة بالاستغلاليات الفلاحية

1

الإسهام في إعداد الاستراتيجيات والبرامج العمومية في القطاع الفلاحي عبر توفير المعطيات الضرورية

2

3

تيسير الولوج إلى برامج التنمية الفلاحية (تشجيع الاستثمار الفلاحي وتنمية سلاسل الإنتاج، التنظيم المهني، تدبير المخاطر والتأمين الفلاحي، الاستشارة الفلاحية، الترميز المنتوجات الفلاحية، السلامة الصحية، .....)

4

منح معرف رقمي بالنسبة لكل استغلالية فلاحية

5

إعداد مؤشرات وطنية تتعلق بالاستغلاليات الفلاحية

6

تيسير الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية عبر توفير المعطيات حول الفلاحين

7

الإسهام في تبسيط الإجراءات المتعلقة بالخدمات المقدمة لفائدة الاستغلاليات الفلاحية وتجويدها

أهم ما جاء به مشروع هذا القانون

السجل الوطني الفلاحي

- **تكوين قاعدة معطيات موثوقة وكاملة حول الاستغلاليات الفلاحية**، يتم **تحيينها باستمرار**، استنادا إلى الخاصيات **السوسيو- اقتصادية** لهذه الاستغلاليات من خلال التقييدات الفردية للمستغلين الفلاحيين، والسجلات الفرعية المتوفرة لدى وزارة الفلاحة في إطار تدخلاتها في الميدان الفلاحي.
- تحديد **التعريف بالاستغلالية الفلاحية والمستغل الفلاحي**.
- تحديد **شروط وكيفيات التقييد** في السجل الوطني الفلاحي وتحيينه.
- تحديد شروط **استعمال المعطيات الواردة في السجل الوطني الفلاحي** طبقا لأحكام القانون رقم 09.08 فيما يخص حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

أهم ما جاء به مشروع هذا القانون

السجل الوطني الفلاحي

- **منح المستغل الفلاحي إمكانية الاطلاع** على المعطيات المتضمنة بالسجل الوطني الفلاحي والقيام بتصحيحها.
- **استعمال المعرف الرقمي** في جميع السجلات وقواعد المعطيات التي تمسكها الإدارات والمؤسسات العمومية التابعة لقطاع الفلاحة **مما سيساهم في تحقيق الإلتقائية والرفع من فاعلية** تدخلات الوزارة بمختلف مصالحها.
- تشجيع استعمال التكنولوجيات الحديثة لجمع المعلومات وتخزينها وتحيينها واستعمالها ورقمنتها.

2

اهم المقتضيات التي ستحددها مشاريع النصوص التطبيقية لمشروع قانون

أهم ما ستحدده مقتضيات مشاريع النصوص التطبيقية لمشروع القانون:

مشروع المرسوم

- **تحديد الوزارة المكلفة بالفلاحة، الإدارة المعنية بمسك وتدبير السجل الوطني الفلاحي؛**
- تحديد كيفيات وضع طلبات تقييد الاستغلاليات الفلاحية بالسجل الوطني الفلاحي أو تحيين التقييدات أو التشطيب عليها وخاصة وضع نموذج الطلب والوثائق المرفقة له و كيفية إيداعه :
  - إما مباشرة لدى المصالح المعنية لقطاع الفلاحة التي تقع في مجال نفوذها الترابي الاستغلالية المعنية بالطلب ؛
  - أو عبر المنصة الالكترونية المحدثة لهدا الغرض من طرف الوزارة.
- تحديد كيفيات منح شهادة التقييد الفلاحي، وخاصة نموذج الشهادة واجال ومسطرة تسليمها؛

مشروع القرار

- تحديد الوثائق المطلوبة المرافقة لطلب تقييد الاستغلاليات الفلاحية بالسجل الوطني الفلاحي **حسب الطبيعة القانونية لكل نظام عقاري** : أملاك الخواص، ملك الخاص للدولة، أراضي الأحباس، وضعية الكراء، أو غيرها.

3

ماذا يستفيد الفلاح من الانخراط في السجل الفلاحي؟

مزايا التسجيل لفائدة الفلاحين

- توطيد علاقة القرب مع الفلاح
- منح شهادة التسجيل بالسجل للاستغلالية مما سيساهم في تتبعها وضبط التدخلات العمومية التي تستهدفها (meilleur ciblage)،
- تسهيل الولوج الى المساعدات المالية للدولة ومختلف الخدمات والتدخلات العمومية الفلاحية بما فيها التمويل لتشجيع الاستثمار،
- الولوج للتغطية الصحية والحماية الاجتماعية المخصصة للفلاحين،

شکرا

مشروع القانون كما أحيل على اللجنة

ووافقت عليه بدون تعديل

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس النواب

مشروع قانون رقم 80.21
بإحداث السجل الوطني الفلاحي

﴿كما وافق عليه مجلس النواب في 11 أبريل 2022﴾

راشيد الطالبي العلمي
رئيس مجلس النواب

مشروع قانون رقم 80.21

بإحداث السجل الوطني الفلاحي

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

يحدث سجل وطني رقمي يحمل اسم "السجل الوطني الفلاحي"، يعهد تدبيره إلى الإدارة، ويتم في إطاره معالجة المعطيات المتعلقة بالاستغلاليات الفلاحية، من خلال تقييد المعطيات المتعلقة بها وتجميعها وحفظها وتحيينها وتغييرها عند الاقتضاء.

المادة 2

يراد في مدلول هذا القانون بما يلي:

- **المستغل الفلاحي**: كل شخص ذاتي أو اعتباري يمارس نشاطا فلاحيا داخل استغلالية فلاحية ويتولى تدبيرها، ويشار إليه بعد بالمستغل؛
- **الاستغلالية الفلاحية:** كل وحدة إنتاج فلاحي، نباتي أو حيواني أو هما معا، تضم قطعة أرضية واحدة أو أكثر تتقاسم نفس وسائل الإنتاج، ويمكن أن تكون هذه الوحدة غير مرتبطة بأي قطعة أرضية.

المادة 3

تتم معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي التي يتضمنها السجل الوطني الفلاحي في إطار التقيد بأحكام القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.09.15 بتاريخ 22 من صفر 1430 (18 فبراير 2009) والنصوص المتخذة لتطبيقه.

الباب الثاني

أهداف السجل الوطني الفلاحي ومضمونه

المادة 4

يهدف السجل الوطني الفلاحي إلى ما يلي:

- وضع قاعدة معطيات خاصة بالاستغلاليات الفلاحية؛
- منح معرف رقمي بالنسبة لكل استغلالية فلاحية؛

- توفير المعطيات الضرورية للإسهام في إعداد الاستراتيجيات والبرامج العمومية في القطاع الفلاحي؛
- توفير المعطيات المتعلقة بالاستغلاليات الفلاحية لتيسير الولوج إلى برامج التنمية الفلاحية التي تقدمها الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية، ولا سيما المتعلقة منها بتشجيع الاستثمار وتنمية سلاسل الإنتاج، والتنظيم المهني، وكذا بأنظمة تدبير المخاطر والتأمين الفلاحي؛
- الإسهام في تطوير برامج التنمية الفلاحية الموجهة للاستغلاليات الفلاحية وتقوية وعصرنة تدخلات الدولة في هذا المجال؛
- إعداد مؤشرات وطنية تتعلق بالاستغلاليات الفلاحية؛
- الإسهام في تحسين التدخلات المتعلقة بالاستشارة والتأطير التقني للفلاحين؛
- توفير المعطيات لتيسير استفادة المستغلين من برامج الحماية الاجتماعية المقدمة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل؛
- الإسهام في تبسيط الإجراءات المتعلقة بالخدمات المقدمة لفائدة الاستغلاليات الفلاحية وتجويدها.

المادة 5

يتضمن السجل الوطني الفلاحي بالنسبة لكل استغلالية فلاحية، حسب الحالة، خصوصا المعطيات التالية:

- المعرف الرقمي؛
- هوية المستغل ووضعه القانوني؛
- الموقع الجغرافي للاستغلالية الفلاحية ومساحتها؛
- الطبيعة القانونية للعقار موضوع الاستغلالية؛
- عدد القطع الأرضية، عند الاقتضاء، ومساحة كل واحدة منها؛
- نوع المزروعات والمغروسات المتواجدة بها؛
- صنف الماشية وعددها وتركيبتها حسب الجنس والفئة العمرية والسلالة؛
- صنف المنتجات الحيوانية الأخرى وعددها؛
- البنايات والمنشآت والتجهيزات والمعدات الفلاحية المتواجدة بها؛
- نظام الري المعتمد.

المادة 6

يتعين على الإدارات العمومية والمؤسسات والمقاولات العمومية التي تقدم برامج التنمية الفلاحية أن تشترط، علاوة على الشروط المطلوبة للاستفادة منها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، التقييد المسبق لكل استغلالية فلاحية في السجل الوطني الفلاحي.

الباب الثالث

تقييد الاستغلاليات الفلاحية في السجل الوطني الفلاحي

المادة 7

يتم تقييد كل استغلالية فلاحية في السجل الوطني الفلاحي من لدن المستغل أو الشخص المفوض من لدنه، بناء على طلب يقدمه إلى الإدارة أو عبر المنصة الإلكترونية المحدثة لهذا الغرض.

تحدد بنص تنظيمي كيفيات التقييد في السجل الوطني الفلاحي.

المادة 8

يترتب على التقييد في السجل الوطني الفلاحي منح معرف رقمي لكل استغلالية فلاحية.

دون الإخلال بأحكام المادة 14 من هذا القانون، لا يجوز استعمال المعرف الرقمي إلا من لدن المستغل أو الشخص المفوض من لدنه.

المادة 9

يترتب على كل تقييد في السجل الوطني الفلاحي منح شهادة تقييد الاستغلالية الفلاحية. ويحدد بنص تنظيمي كيفيات منحها.

المادة 10

يتضمن السجل الوطني الفلاحي التقييدات والتقييدات المعدلة والتشطيبات، وتتم هذه العمليات وفق الكيفيات المنصوص عليها في المادة 7 أعلاه.

المادة 11

يمكن لكل شخص قام بتقييد استغلالية فلاحية في السجل الوطني الفلاحي أن يطلب:

- الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالاستغلالية الفلاحية المضمنة في السجل الوطني الفلاحي؛
- القيام بتصحيح المعطيات المتعلقة بالاستغلالية الفلاحية؛
- استخراج نسخة من شهادة التقييد في السجل الوطني الفلاحي.

المادة 12

يتعين على كل مستغل أو ذوي حقوقه أو الشخص المفوض من لدنه، أن يقوم، وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي، بتحيين المعطيات التي سبق التصريح بها عند تقييد الاستغلالية الفلاحية في السجل الوطني الفلاحي، عند حدوث أي تغيير في هذه المعطيات داخل أجل ثلاثة (3) أشهر ابتداء من تاريخ حدوثه.

المادة 13

يمكن للمستغل أو لذوي حقوقه أو الشخص المفوض من لدنه، أن يطلب التشطيب على تقييد الاستغلالية الفلاحية من السجل الوطني الفلاحي وفق الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

تبت الإدارة في طلب التشطيب داخل أجل ثلاثين (30) يوما من تاريخ تقديمه.

المادة 14

يمكن أن يستعمل المعرف الرقمي المنصوص عليه في المادة 8 أعلاه في جميع السجلات التي تمسكها الإدارات العمومية أو المؤسسات والمقاولات العمومية التي تقدم برامج التنمية الفلاحية. كما يستعمل المعرف كرابط بين قواعد معطياتها في احترام لأحكام القانون السالف الذكر رقم 09.08.

يتعين على الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية أن تقوم بإدراج المعطيات الخاصة ببرامج التنمية الفلاحية بالنسبة لكل استغلالية فلاحية في السجل الوطني الفلاحي.

الباب الرابع

تدبير السجل الوطني الفلاحي

المادة 15

تتولى الإدارة المكلفة بالسجل الوطني الفلاحي، **في أجل أقصاه ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداع الطلب،** القيام بما يلي:

- دراسة طلبات التقييدات والتقييدات المعدلة والتشطيبات والبت فيها؛
- التحقق من صحة المعطيات المصرح بها؛
- منح المعرف الرقمي المنصوص عليه في المادة 8 من هذا القانون؛
- منح شهادة التقييد في السجل المنصوص عليها في المادة 9 من هذا القانون؛
- حماية المعطيات المضمنة في السجل وتأمين استعمالها طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

المادة 16

يمكن للإدارة، علاوة على المعطيات المدلى بها أثناء إجراء التقييد أو التقييد المعدل في السجل الوطني الفلاحي، أن تستغل من أجل التحقق من صحة هذه المعطيات، جميع المعطيات التي يمكن الحصول عليها من لدن الإدارات العمومية الأخرى والهيئات العمومية وذلك في احترام للأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

تقوم الإدارة بعملية التحقق، إما عند تقديم طلب تقييد الاستغلالية الفلاحية أو عند إجراء تقييد معدل، أو بمناسبة تقديم برامج التنمية الفلاحية. ولهذا الغرض يمكن للإدارة القيام بزيارات ميدانية للاستغلاليات الفلاحية المذكورة.

المادة 17

إذا تبين من خلال عملية التحقق أن المعطيات المتعلقة بالاستغلالية الفلاحية المقيدة في السجل الوطني الفلاحي غير مطابقة لما تم التصريح به من طرف المستغل، تقوم الإدارة بإعذار المعني بالأمر من أجل القيام بتصحيح هذه المعطيات داخل أجل خمسة وأربعين (45) يوما من تاريخ تبليغه بالإعذار المذكور.

في حالة عدم القيام بالتصحيح المطلوب، يمكن للإدارة اتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل تعليق استفادة الاستغلالية الفلاحية من برامج التنمية الفلاحية.

الباب الخامس

مقتضيات مختلفة

المادة 18

دون الإخلال بالعقوبات الواردة في النصوص التشريعية الجاري بها العمل، يعاقب بغرامة من 5.000 إلى 20.000 درهم كل مستغل أدلى بسوء نية بتصريح كاذب يخص المعطيات المتعلقة بالاستغلالية الفلاحية في السجل الوطني الفلاحي. وترفع الغرامة إلى **عشرة (10)** أضعاف إذا كان المستغل شخصا اعتباريا.

المادة 19

تدخل أحكام هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ صدور النصوص التنظيمية اللازمة لتطبيقه في الجريدة الرسمية **في أجل أقصاه اثني عشر (12) شهرا من تاريخ صدور هذا القانون.**

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 19 أبريل 2022
على الساعة : مباشرة بعد الجلسة

عدد الحاضرين في اللجنة: 17
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: .....

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي.دراسة مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي* تدارس وضعية المخزون الغذائي وأسعار السلع والخدمات الأساسية .

*تدارس وضعية أسعار المواد الأولية، الأسمدة والبذور والأعلاف ومدى تأثيرها على الفلاحين ومربي المواشي.

*تدارس مدى مساهمة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية في تشجيع الاستثمار والعراقيل التي تطرحها الأثمنة المرجعية.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرموني	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو الدبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الانتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي.دراسة مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.تدارس وضعية المخزون الغذائي وأسعار السلع والخدمات الأساسية.تدارس وضعية أسعار المواد الأولية، الأسمدة والبذور والأعلاف ومدى تأثيرها على الفلاحين ومربي المواشي.* تدارس مدى مساهمة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية في تشجيع الاستثمار والعراقيل التي تطرحها الأثمنة المرجعية.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
أحمد الصغير	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي.دراسة مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي* تدارس وضعية المخزون الغذائي وأسعار السلع والخدمات الأساسية .

*تدارس وضعية أسعار المواد الأولية، الأسمدة والبذور والأعلاف ومدى تأثيرها على الفلاحين ومربي المواشي.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
كمال صبري	RNI	
لفتل عبد الإله	RNI	
محمد البكوري	RNI	
الحسين بن الطالب	PAM	
بدكيران محمد زكرياء	RNI	
امال العمري	UMT	
فاطمة زناغ	CDT	
خالد السعيد	UNTM	
أمزازي ابراهيم	التجمع الوطني للأحرار	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2021-2022
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 26 أبريل 2022
على الساعة : مباشرة بعد الجلسة

عدد الحاضرين في اللجنة: 20
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 10
عدد المعتذرين: 12
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....
المدة الزمنية: .....

جدول الأعمال: مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي.

- مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي
- تدارس وضعية المخزون الغذائي والإرتفاع المهول لأسعار السلع والخدمات الأساسية .
- تدارس وضعية أسعار المواد الأولية، الأسمدة والبذور والأعلاف ومدى تأثيرها على الفلاحين ومربي المواشي.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرموني	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	محمد سالم بنمسعود	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	اعتذر
النائب الثالث	الشيخ أحمدو احبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقرر	أبوبكر اعبيد	الفريق الاشتراكي	
مساعدة المقرر	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الانتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي. مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي. – تدارس وضعية المخزون الغذائي والارتفاع المهول لأسعار السلع والخدمات الأساسية.

– تدارس وضعية أسعار المواد الأولية، الأسمدة والبذور والأعلاف ومدى تأثيرها على الفلاحين ومربي المواشي.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد القندوسي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
كمال أيت ميك		
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
سيدي الخليل ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
أحمد احميمد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي	
حفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
أحمد الصغير	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين - لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي. ومشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي.تدارس وضعية المخزون الغذائي والإرتفاع المهول أسعار السلع والخدمات الأساسية.تدارس وضعية أسعار المواد الأولية، الأسمدة والبذور والأعلاف ومدى تأثيرها على الفلاحين ومربي المواشي.

- تدارس مدى مساهمة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية في تشجيع الاستثمار والعراقيل التي تطرحها الأثمنة المرجعية.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
العبيد نانا الحبيب	PAM	
نسيبي الخليل ولد الرشيد	PI	
علي الذيلي	PI	
مبارك الساعي	الحركة الشعبية	
محمد المكوري	RNI	
فاطمة الحسناوي	RNI	
فاطمة زكاغ	CDT	
علوي لبنى	UNTM	
امال العمري	UMT	
عبد السلام بلمشتور	USFP	